الخطاب النسائي مهدد بالسطحية وتسلط الذكور

تتميز مفردة (المرأة) في السعودية بحساسية مفرطة، قل أن تضاهيها مفردة أخرى، إن على الصعيد التنظيري أو واقع الممارسة. وفي العالم العربي لم يكن الواقع في تقدير البعض أحسن حالا بل العكس. فكما تقول الاستشارية الاجتماعية والكاتبة السورية الدكتورة ليلى الأحدب: "المجتمعات العربية ما زالت مجتمعات أبوية تسيطر عليها الثقافة الذكورية، وينعكس هذا سلبا على تنشئة الأولاد والبنات في الأسرة والمدرسة، ومع وجوب اعترافنا بالفروق الفطرية بين الجنسين، إلا أن المجتمع يزيد من قيمة هذه الفروق وغالبا ما يكون هذا لحساب إعلاء قيمة الذكر على الأنثى".

ومع ترقب الأوساط النسائية في السعودية لانعقاد الدورة الثالثة للحوار الوطني بالمدنية المنورة ٢٠٠٣، والتي تم تخصيصها لمناقشة قضايا (المرأة) في السعودية؛ ازداد توجس الأوصياء على المرأة بمختلف توجهاتهم الليبرالية والإسلامية أي الفريقين يكسب الجولة. وأن تشهد الساحة جدلا بين أقطاب التوجهين أمر بدهي إلا أن ما قد يصعب تصوره لدى البعض هو تحول دائرة الصراع .. أوالتجاذب إلى باحة المدرسة الواحدة.

وهذا بالضبط ما حدث عندما احتدم النقاش بين منسوبي التيار الإسلامي من الجنسين لدى تقويمهم لـ (عمل المرأة الإسلامي في السعودية) فوجه النساء التهم صريحة إلى الرجال بالحد من نفوذهن وتحركهن في مجالات شتى كان من واجبهن خوضها واقتحامها، مع خلاف بين الرجال أنفسهم في المجالات ؛ متخذين من (التعميم) حصنا يلوذون به عن التفاصيل التي قد تثير حفيظة شريحة هنا أو هناك.

وهو ذات (المطب) أو الهوة التي سقط فيها عضو هيئة كبار العلماء السعودي الشيخ عبد الله المطلق إذ تساءل بكل براءة عما وراء غياب السعوديات عن إعداد وتقديم البرامج الهادفة في القنوات الإسلامية الفضائية وفي إذاعة القرآن الكريم، مسفها ذرائع المانعين من ذلك بحجة أن (صوت المرأة عورة)، موضحا أن نصوصا كثيرة من القرآن والسنة تكشف لمن يتأملها أن صوت المرأة ليس عورة . الأمر الذي لم يرق لبعض من يرون هذه المسألة خطا أحمر يحرم تجاوزه، إذ يفضي - بحسبهم - إلى تنازلات لا تنتهي.

ولدى الحديث عن العمل الإسلامي النسائي في السعودية تبرز العديد من الإشكاليات التي تفرضها البيئة والتقاليد، إلا أن الداعية أسماء الرويشد إحدى الداعيات المشهورات جداً على الساحة الشعبية في السعودية تدعو النساء إلى أن يتوجهن نحو (العمل المؤسسي) إذ تعتقد أن "أنجح وأقوى أسلوب للعمل الدعوي يتمثل في تحقيق منهجية العمل المؤسسي في تفعيل قضايا الدعوة العامة والخاصة، وذلك بتنمية المبدأ الجماعي في التفكير والعمل

والإنتاج بأسلوب العمل المؤسسي الذي صار أسلوب القوة والتحدي في هذا العصر".

وتبعا لذلك طالبت بإقامة "مؤسسات دعوية نسائية متخصصة تعتني بكل الجوانب المهمة في حياة المرأة المسلمة وتعالج قضاياها المعاصرة بجهود جماعية منظمة ومتخصصة علمياً وتربوياً وثقافياً وإدارياً؛ تساهم مساهمة فاعلة في توفير الحصانة الفكرية والعقدية في البناء التربوي الإيماني للمرأة وتوجد المحاضن التربوية التي تخرج المرأة الصالحة الواعية".

ويشاركها في ضرورة ما دعت إليه رئيس تحرير مجلة الأسرة الإسلامية الدكتور خالد القاسم الذي يرى أن "الاهتمام بقضية المرأة قد بدأ مبكرا مع الصحوة الإسلامية، فحظيت قضية المرأة باهتمام متزايد من قبل الدعاة والمصلحين سواء في الجانب الشرعي أو الاجتماعي، إلا أن غياب التنسيق بين المهتمين قد قلل من حظ مجالات خطيرة في الاهتمام" مشيراً إلى الجانب القانوني في حقوق المرأة وإعداد مواثيق إسلامية بخصوصها كمثال على الجوانب ذات الحظ الأقل في العناية رغم أهميتها.

القاسم جعل غياب التنسيق الذي دعا إليه عاملا هضم الدعاة والمصلحين حقوقهم بسبب ظهور اهتمامهم بقضايا المرأة ضيئلا أمام المراقب والمشاهد، فهو يعتقد أن "الدعاة والمصلحين لو اجتهدوا في تنسيق قضايا المرأة بكافة أبعادها وترتيب أولويات العمل الإسلامي من جوانبه المختلفة لكان ذلك كفيلاً بأن يظهر جلياً ما يقومون به من جهد في معالجة قضايا المرأة في المجتمع عبر مجالات مختلفة".

ومع أنه يرى ضرورة "إعادة ترتيب وتوحيد الجهود الإسلامية النسائية" إلا أنه قلل من إمكانية ذلك إلا إذا ساد التعاون بأقصى درجاته بين نشطاء الساحة الإسلامية أجمعين.

وأما الدكتورة نورة بنت عبد الله العدوان من جامعة الملك سعود فطرقت إشكال العمل الإسلامي النسائي في العالم العربي والسعودية من زاوية غياب الاستقلالية في البرامج والمخططات بوجه عام، وتذهب إلى أن "الهيئات والمؤسسات المعنية بالشأن الإسلامي ليس لديها تنسيق حول أجندة موحدة واضحة ومعلومة، ومعظم تحركاتها ينطوي على ردود أفعال التنظيمات المقابلة ودفاع في محاولة للمحافظة على المكتسبات والقيم".

بينما تقول في المقابل "معظم الهيئآت والمنظمات المهتمة بشأن المرأة في الدول العربية على اختلاف هويتها لديها أجندة موحدة فيما يتعلق بقضايا المرأة عدا المنظمات والهيئات الإسلامية".

وتعزو ذلك إلى كون "المنظمات النسائية في الدول العربية تستمد أجندتها من المنظمات والهيئآت الدولية، حيث تدفع الهيئآت الدولية والدول الغربية ومؤسسات خاصة مستقلة مبالغ كبيرة للمنظمات النسائية في العالم الإسلامي التي تتبنى الأجندة النسوية الغربية.

وعلى غرار ذلك طالبت هي الأخرى "تحديد أجندة المؤسسات الإسلامية النسائية في السعودية وفقاً للمشكلات الحقيقية التي تعاني منها المرأة محلياً، بالإضافة إلى الأطروحات التي تتبناها

المنظمات المخالفة، وتحديد الأولويات على ضوء ذلك من أجل إيجاد برنامج عمل منظم يجمع الجهود ويفعلها لتحقيق المأمول منها".

بينما تطلعت إلى "هيئآت دعوية إسلامية تعترف بأهمية مشاركة المرأة في الشأن العام والمبادرة بتمثيلها في المجالس والنقابات والجمعيات، وذلك للدفع بأجندة هذه الهيئات من خلال القرارات والقوانين والتشريعات المحلية".

وتؤكد العدوان أنها تدعو لكل ذلك في وقت ترصد فيه مؤخرا وبشكل واضح وصريح ـ كما تقول ـ "الجهود الحثيثة لعدد كبير من المهتمات بالأجندة النسوية الغربية، لتطبيق بعض بنودها في السعودية تحت شعارات مختلفة، وبالعمل المنظم من خلال قنوات متعددة رسمية وشعبية".

وأما العائق في التنسيق بين الداعيات الإسلاميات في السعودية فأرجعته الداعية أسماء الرويشد ورئيسة اللجنة النسائية بمؤسسة الإعمار الخيرية إلى عدد من العوامل أهمها "ضعف الفهم للعمل المؤسسي لدى النساء وعدم استيعاب أهميته ومزاياه، وحداثة نشاط المؤسسات الدعوية المعاصرة وخاصة النسائية منها".

خطاب سطحي!

ومن خارج المؤسسات الدعوية النسائية انتقدت الكاتبة والأكاديمية السعودية نورة بنت خالد السعد " سطحية الخطاب الديني لدى المهتمات بالعمل الإسلامي النسائي واعتماده على إثارة المشاعر دون الاهتمام بالتعمق الفكري، في حين أن المأمول هو: مزج الخطاب بالطرح العقلي المعتمد على فهم النصوص الشرعية كما ينبغي، من

خلال عقد دورات لتعليم قواعد المحاجة بالدليل، لبيان الحق، ودفع الباطل، وعبر إقامة منتديات نسائية على الإنترنت لينمو الحس الحواري تدريجياً دون ضغط بسبب الوقت أو الخجل من المواجهة واقتراح لطرق طرح مثل هذه المواضيع والجدل العلمي المنتج".

وأما الأميرة الدكتور سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود فتشير إلى أن "شراسة الصراع القائم حاليا بين المسلمين وأعدائهم وشراسة المواجهة، دليل كبير وواضح على مدى فاعلية تحقق الوجود الإسلامي على الساحة، وأن الدعوة الإسلامية قد تمكنت من إثبات الذات في معركة التحدي الحضاري والصراع الفكري والتخلص من مركب النقص أمام الحضارة الغربية وأطروحات العولمة".

فهي ترى أن العمل الإسلامي النسائي والرجالي رغم محاولات تفتيته وتقييده "قد تمكن من إيقاظ الحس الإسلامي، كما جدد الأمل بقدرة دين الإسلام على الثبات والمواجهة والتعامل مع المشكلات المعاصرة، وتقديم البدائل المناسبة، وحل المعادلات الصعبة".

ومع ذلك فإن سارة لا تنكر ضعف دور المرأة المسلمة المثقفة في الصراع الذي أشارت إليه.. وإن كانت تحمل الرجل جزءاً من ذلك الضعف أو الغياب .. وتقول: "من ينظر إلى ساحة العمل الإسلامي في هذا العصر يجد أن دور المرأة المسلمة المثقفة ما زال ضعيفا إلى حد ما، على الرغم من أهمية دورها وخطورته في هذه الأيام التي اشتد فيها الصراع وتعددت جبهاته وتنوعت أنواعه الفكرية والاجتماعية والسياسية، وتفاعلت فيه القضايا المطروحة فيما يتعلق بالمرأة والدعوة إلى تحريرها ومساواتها بالرجال".

وأكدت أن المرأة الداعية حتى في ظل احتدام الصراع والتدافع الحضاري الخطير ـ كما تصفه ـ "بقي تحركها محدوداً، يدور في فلك ضيق ونطاق محدود لا يكاد يؤثر في عملية تحريك عجلة الإصلاح الاجتماعي، ويوجهها الوجهة الصحيحة التي تعين على تحقيق الحصانة الفاعلة والتفاعل المنشود، فهي (أي المرأة الداعية) تكاد تكون غائبة عن ساحة الصراع، إذ تمارس دوراً محدوداً يتسم في غالبه بالارتجالية والانفعال وغياب التخطيط الواضح".

ورجحت أن المرأة "لم تعد قادرة بشكلها الحالي وجمهورها المحدود على المواجهة والصمود للتحديات المعاصرة، فضلاً عن معالجة القضايا المطروحة والتعامل معها بالشكل المناسب، بالإضافة إلى عدم تمتعها بالاستقلالية وخضوعها لسيطرة التنظيمات الرجالية مما قيد حركتها وفتح المجال واسعاً أمام التيارات الأخرى المدعومة داخلياً وخارجياً للتغلغل داخل بنية المجتمع واستقطابه لشريحة كبيرة من جمهور النساء وبخاصة الفتيات صغيرات السن مما يسر لها سلوك الطريق لإثبات وجودها وفرض مطالبها".

الأميرة سارة، وإن لم تدع صراحة المرأة الداعية إلى التمرد على سيطرة التنظيمات الرجالية التي رأت أنها قيدت حركتها، إلا أنها دعتها إلى" أن تثبت وجودها بقوة وقدرتها على المشاركة الفاعلة في توجيه المجتمع، وتصحيح مساره، وحمايته، وفق الضوابط الشرعية، وحقائق الواقع المعاصر".